محمد نادر العمري

الاتفاق النووي الإيراني.. الواقع والتحديات

بعد حالة الاستعصاء وانغلاق الأفق الذي وصل إليه مسار التفاوض الإيراني مع مجموعة ٥+١ في فيينا، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية على إثر تلويح الإدارة الأميركية الحالية برئاسة جو بايدن بنسف الاتفاق نهاية شهر تموز الماضي، بالتزامن مع اتهامات ملفقة وجهتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تزعم بها وجود آثار لمواد نووية في مواقع إيرانية لم تصرح عنها إيران، في تقاطع وتلاق مع الاتهامات والمزاعم الإسرائيلية، جاء الطرح والمبادرة الأوروبية للعب دور الوساطة لإخراج مسار هذا التفاوض من عنق الزجاجة الناجم عن المراوغة والمناورة الأميركية.

هذه المبادرة الأوروبية التي أعادت الآمال مجدداً وخلقت أجواء وظروفاً إيجابية، تضمنت في صيغتها الأولية لكلا الجانبين الأميركي والإيراني، بنوداً أبرزها:

– في حال موافقة الطرفين فإن الاتفاق بعد التوقيع عليه سيتم تنفيذه خلال فترتين زمنيتين متلاحقتين، تستغرق كل واحدة منها شهرين كاملين.

– رفع تدريجي للعقوبات الأميركية عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أن تبدأ منذ اليوم الأول الذي يلي الاتفاق وتتمثل في رفع العقوبات عن ١٧ بنكاً إيرانياً بما في ذلك البنك المركزي، و١٥٠ مؤسسة اقتصادية إيرانية في مقدمها مؤسسات الطاقة، وتحرير ٧ مليارات دولار من الأصول الإيرانية المجمدة في بنوك كوريا الجنوبية، مقابل اتخاذ إيران إجراءات تحد من خلالها من رفع تخصيب اليورانيوم وتقلص عبرها عدد أجهزة الطرد المركزي التي قامت بتركيبها مؤخراً.

اللافت في المقترح الأوروبي، بند يتعلق بكمية تصدير إيران للنفط أثناء وبعد المدة المحددة، إذ نصت أحد بنود هذا المقترح، على تصدير إيران كمية تحدد بخمسين مليون برميل من النفط خلال فترة الأشهر الأربعة، على أن تزيد إنتاجها بعد ذلك إلى ٢.٥ مليون برميل يومياً، وهو ما يشي لعطش وحاجة السوق العالمية والأوروبية وخصوصاً لموارد الطاقة، وبذات الوقت التوجه نحو ضبط صادرات إيران وتحديدها لإرضاء الضغوط الإسرائيلية.

ولكن على الرغم من محاولة الأوروبيين بإغراء إيران بفتح أسواق النفط أمامها وتحرير جزء من أصولها المودعة في البنوك الخارجية، إلا هناك العديد من المعوقات والتحديات الماثلة أمام العودة للاتفاق النووي، وتحتاج بالدرجة الأولى لإرادة سياسية أميركية جادة لإزالتها، وتتمثل هذه العراقيل في:

أولاً– إذعان الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمطلب الإيراني بسحب تقريرها الملفق بدعم أميركي وإسرائيلي وبريطاني، والذي تضمن وجود آثار من اليورانيوم المستخدم لإنتاج القنابل النووية في ثلاثة مواقع إيرانية غير مصرح بها وفق زعم الوكالة.

ثانياً– تقديم ضمانة أميركية تتعلق بتعهد الإدارة الحالية بعدم الانسحاب من الاتفاق النووي من الإدارات المتعاقبة، وهي من النقاط المحرجة للرئيس بايدن، لسببين: الأول أن هناك في الوقت الحالي، أي بفترة ولاية بايدن تيارين من النخب الأميركية من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري يعربان عن رفضهما العودة للاتفاق النووي مع إيران، أما السبب الثاني فيتمثل في عدم وجود صلاحية داخل الدستور الأميركي يمنح رئيس الدولة الولاية على الرئيس الخلف للامتثال بسياساته إلا في حالة واحدة وهي تمسك الكونغرس بهذه القرارات وتبنيها.

ثالثاً– المفاوض الإيراني يطالب برفع العقوبات الغربية عن بلاده بشكل كامل وليس بشكل تدريجي، وهو ما يشكل صعوبة أمام الرئيس الأميركي جو بايدن، لأنه لا يستطيع وفق تقديرات مراكز الاستطلاع تأمين النصاب المطلوب وهي أكثرية الكونغرس للموافقة على رفع كامل للعقوبات، على الرغم من وجود أكثرية ديمقراطية داخل الكونغرس، ولكن نسبة ١٣ بالمئة منهم يرفضون الاتفاق، ولا يمكن تفادي هذه الصعوبة إلا بالتوصل لتسوية مع الجمهوريين لتمرير مشروع ما يتقدمون به للكونغرس.

ولكن السؤال الأبرز هنا، لماذا فجأة تحولت التصريحات من تهديد ووعيد أميركي بنسف الاتفاق، لأجواء إيجابية مبشرة باقتراب التوقيع، ولماذا طرحت المبادرة الأوروبية بهذا التوقيت للعب دور الوساطة وهي أحد أطراف الاتفاق؟ الإجابة عن ذلك تضعنا أمام مروحة متعاقبة من المقاربات:

المقاربة الأولى: تتمثل في حاجة الاتحاد الأوروبي لمصادر الطاقة ثم لمصادر الطاقة ثم لمصادر الطاقة، نتيجة انخفاض المخزونات الاحتياطية لأعضائه من هذه المصادر للحدود الدنيا مع اقتراب فصل الشتاء، بعد شدة الصراع الذي أقحموا به ضد روسيا في أوكرانيا لمراضاة التوجه الأميركي، وتعنتهم بعدم دفع ثمن الطاقة الروسية بالروبل الروسي وتحديدهم سقفاً أعلى لسعر الغاز الروسي وفق تقديراتهم.

المقاربة الثانية: رغبة الولايات المتحدة الأميركية متمثلة بالإدارة الحالية، في استرضاء الأوروبيين ومنحهم دوراً سياسياً واقتصادياً عبر إفساح المجال لهم للعب دور الوساطة بين الأميركيين والإيرانيين، وهي وساطة ما كانت لها أن تتم ولا أن ترى النور إلا بضوء أخضر أميركي، وذلك لعدة أهداف تسعى واشنطن لتحقيقها: فهي من جانب تريد ضمان بقاء الأوروبيين في مقدمة صراعها مع روسيا في أوكرانيا وعدم التخلي عنها نتيجة الحاجة للطاقة، ومن جهة أخرى تأمين جزء من حاجة أوروبا من الطاقة كما وعدتهم أميركا سابقاً، ومن جهة ثالثة لقطع الطريق أمام أي مبادرة صينية أو روسية لإحياء الاتفاق كما كان يتم تسريبه خلال الفترة الماضية وهو ما يعرض المساعي الأميركية لاحتواء دولتين ونفوذهما للفشل.

المقاربة الثالثة: تتجلى في اعتقاد إدارة بايدن الديمقراطية بأن العودة للاتفاق، هو إنجاز لها يجب أن تعيده لرصيدها الذي فقد منها في فترة حكم الجمهوريين، وهو ما قد يزيد من شعبية الديمقراطيين في الانتخابات النصفية المقبلة وفق اعتقادها، كما أن العودة للاتفاق يبرر للإدارة الأميركية الحالية تخفيض حجم قواتها في الشرق الأوسط والزج بهم جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا لاحتواء النفوذين الروسي والصيني.

على الرغم من تعقد المشهد وتضارب التصريحات ما بين متفائل باقتراب العودة، أو الرافض لها، وما بين المتوعد لنفسه أو الراغب في الإغراء، وعلى الرغم من معالجة أكثر من ٨٥ بالمئة من النقاط الخلافية وفق التصريحات الرسمية، إلا أن النسبة الضئيلة مازالت هي الأصعب، مع العلم أن الجميع ومن دون استثناء بمن فيهم الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة هم بحاجة إلى العودة لهذا الاتفاق وإن كانت هذه الحاجة بنسب متفاوتة ولكنها تشكل حاجة تزداد مع مرور الوقت ومع اشتداد الكباشات والصراعات والتجاذبات.

كريشاتي لـ«الأغذية العالمي»: ضرورة زيادة الدعم للأسر الأكثر احتياجاً

أكد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي أمس، خلال لقائه مديرة مكتب برنامج الأغذية العالمي للمنطقة الجنوبية في سورية سمانثا شاتاراج ضرورة زيادة الدعم للأسر الأكثر احتياجاً ووصول المساعدات لمستحقيها.

وبحث كريشاتي مع شاتاراج سبل التعاون المشترك وواقع العمل الإغاثي وآلية توزيع المساعدات والخدمات التي يقدمها البرنامج في دمشق، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «سانا».

وتم خلال اللقاء استعراض عمل المكتب والبرامج والإستراتيجيات المتعلقة بأنشطته والشرائح التي يستهدفها من خلال المساعدات والقسائم الإلكترونية والعمل على توسيعها للوصول إلى أكبر شريحة من المستفيدين، إضافة للعمل على استبدال السلل الغذائية بقسائم إلكترونية لاحقاً يحصل عليها المستفيد من متاجر مخصصة لذلك.

وأكد كريشاتي استعداد المحافظة لتقديم كل أشكال الدعم والتسهيلات لعمل البرنامج ومشاريعه الإنسانية وضرورة زيادة الدعم للأسر الأكثر احتياجاً ووصول المساعدات لمستحقيها، مشيراً إلى أن القسائم الإلكترونية تنظم العمل بشكل أفضل وتسهم في تقليل الفساد وتسمح للمستفيدين باختيار السلع التي يرغبون بالحصول عليها.

حضر الاجتماع عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية والدفاع المدني باسل ميهوب وأمين سر اللجنة الفرعية للإغاثة ماجد الأخرس وعدد من أعضاء مكتب المنطقة الجنوبية لبرنامج الأغذية العالمي في سورية.

وكالات

حملة «قسد» مستمرة في «مخيم الهول»

السجن ١٠ سنوات لداعشي ألماني قاتل بصفوف التنظيم في سورية

ميليشيات «قسد» واصلت حملتها في «مخيم الهول» جنوب شرق الحسكة لليوم الرابع عشر على التوالي (عن الانترنت)

أصدرت محكمة ألمانية أمس حكماً بسجن أحد مسلحي تنظيم داعش الإرهابي لمدة ١٠ سنوات بعد إدانته بتهم تتعلق بجرائم حرب وقتل ارتكبها أثناء قتاله إلى جانب التنظيم في سورية، على حين واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» حملتها في «مخيم الهول» جنوب شرق الحسكة لليوم الرابع عشر على التوالي.

وقالت محكمة دوسلدورف في بيان أوردته مواقع إلكترونية معارضة، بعد صدور الحكم على مسلح داعش: إن الرجل، (لم تكشف عن اسمه)، سافر إلى سورية من ألمانيا وانضم إلى تنظيم داعش في آذار ٢٠١٤، مشيرة إلى أن التهم التي وجهت إليه شملت الاعتداء بالضرب على سجين توفي لاحقاً في الحجز، ووفق معطيات القضية، فقد كان المدان حارساً بأحد المعتقلات وتم الإيعاز إليه وثلاثة مسلحين آخرين بمعاقبة سجين، حيث أقدم المدعى عليه على ضرب الرجل الذي كان مقيداً بالأصفاد ومعلقاً من السقف ويداه مقيدتان خلف ظهره ليموت بعدها بيومين.

وشملت التهم أيضاً، حسب المحكمة، قيام المدان بتنظيم تحويلات مالية إلى تنظيم داعش.

وفي تموز الماضي، أصدر القضاء الألماني، حكماً بالسجن لمدة ثلاثة أعوام ونصف العام على مواطنة، بعد إدانتها بالانتماء إلى داعش وجرائم أخرى، عقب سفرها مع طفلها إلى سورية.

وذكرت محكمة ولاية دوسلدورف حينها، أن «فيرينام. م» التي لم تكشف عن اسمها بالكامل تماشياً مع قواعد الخصوصية الألمانية، أدينت بانتمائها إلى منظمة إرهابية أجنبية، واختطاف قاصر وتهم أخرى.

كما أصدرت محكمة ألمانية العام الماضي حكماً على عضو سابق في تنظيم داعش بالسجن مدى الحياة لضلوعه في جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

في الأثناء، واصلت ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد» الحملة التي تشنها في «مخيم الهول» لليوم الرابع عشر على التوالي، وتقول إنها تهدف لاعتقال أشخاص ينتمون إلى داعش أو على صلات بالتنظيم.

وذكر ما يسمى «المركز الإعلامي» لـ«الاسايش» في بيان نقلته وكالة «هاوار» الكردية أن «قسد» ألقت القبض على أحد أفراد داعش خلال عملية التفتيش في «مخيم الهول» كان يتخفى بزي للنساء، كما تم ضبط سلاح AK-47 بالقرب من المكان الذي تم إلقاء القبض فيه على المسلح.

إضافة إلى ذلك، عثرت «الأسايش» وفق الوكالة على حقائب عسكرية وعلبة سلاح «أم ١٦» في أحد قطاعات المخيم، فيما تستمر عمليات البحث والتفتيش في إطار المرحلة الثانية من الحملة التي أطلقت عليها «قسد» تسمية «الإنسانية والأمن».

وسبق أن أعلنت «الأسايش» العثور خلال الأيام الماضية على ألبسة تابعة لقوات الاحتلال التركي في القطاع الثاني من المخيم، في دليل جديد على علاقة النظام التركي بمسلحي داعش.

وجاءت حملة «قسد» في «الهول» على خلفية تزايد كبير في جرائم القتل والاختطاف داخل المخيم وسط تدهور الأوضاع الأمنية فيه وعجز الميليشيات عن ضبطها.

وكالات

روسيا تتسلم من لبنان مواطنة التحقت بجماعة مسلحة غير شرعية في سورية

أعلنت وزارة الداخلية الروسية، أمس تسلمها من السلطات اللبنانية مواطنة روسية متهمة بالمشاركة في جماعة مسلحة غير شرعية في سورية.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن المتحدثة باسم الوزارة إيرينا فولك قولها للصحفيين في مطار بيروت: «إن لبنان سلّم لروسيا مواطنة روسية متهمة بالمشاركة في جماعة مسلحة غير شرعية في سورية».

وأضافت المسؤولة الروسية: «سلّم ضباط إنفاذ القانون في الجمهورية اللبنانية فيكتوريا ماتساكوف إلى زملائهم الروس لتسليمها (إلى السلطات) موسكو، لافتة إلى أنه في كانون الثاني ٢٠٢٠ وبناء على طلب من وزارة الداخلية لجمهورية كالميكيا الروسية، تم إدراج المذكورة على قائمة المطلوبين الدوليين بعد اتهامها بالمشاركة في تشكيل مسلح غير شرعي على أراضي الجمهورية العربية السورية».

وأوضحت فولك أنه تم عبر قنوات الإنتربول، تتبع تحركات المرأة المطلوبة عبر الحدود، وجرى اعتقالها في كانون الأول من العام ٢٠٢٠ في لبنان.

وتابعت «اليوم، بعد أن وافق ممثلو السلطات اللبنانية المختصة على طلب التسليم المقدم من مكتب المدعي العام الروسي، سلموا المتهمة إلى موظفي الإنتربول التابعين لوزارة الداخلية الروسية والسجون الفيدرالية لروسيا لتسليم المطلوبين».

وتتعرض سورية منذ أكثر من عشر سنوات لحرب إرهابية استخدمت فيها دول إقليمية وغربية عشرات آلاف المسلحين القادمين من شتى أصقاع العالم أداة لتنفيذ مخططاتها، ودعمت هذه الأطراف ولاسيما النظام التركي الإرهابيين بالمال والسلاح.

وكالات

في خطوة مفاجئة.. نيوزيلندا فتحت باب اللجوء لهم

لبنان سيرفع كتاباً للأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين السوريين

أعلن لبنان، أمس، الاتفاق على رفع كتاب إلى الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين السوريين، بينما أكد رئيس «حركة النهج» النائب الأسبق حسن يعقوب، أن واقع اللجوء السوري يزداد سوءاً وتتحمل المنظومة الراكعة أمام الخارج المسؤولية، على حين أعلنت الحكومة النيوزيلندية فتح باب التقديم لبرنامج الإقامة الخاص باللاجئين السوريين والأفغان والعراقيين المَهَرة المؤهَلين الذين لديهم وظيفة أو عمل في مهن محددة.

ونقل موقع «النشرة» الالكتروني عن وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية هكتور الحجار، قوله في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع مع الرئيس ميشال عون لمناقشة ملف عودة اللاجئين السوريين: إن «هدف الاجتماع (امس الأربعاء) متابعة القرارات السرية المتخذة في الاجتماعات السابقة التي تعنى بموضوع اللاجئين، وتم الاتفاق على إرسال كتاب هذا الأسبوع للأمم المتحدة بموقف لبنان الرسمي ولمفوضية اللاجئين».

وفي السابع والعشرين من الشهر الماضي أعلن الحجار، أن «لبنان حسم وضعه بشكل حازم أنه لا يمكنه أن يكمل بهذه الطريقة» فيما يتعلق بملف اللاجئين السوريين، موضحاً أن «قرارنا واضح بأن تتم تهيئة بلد مضيف في عواصم القرار لغير القادرين على العودة إلى سورية».

وفي السياق، أكد رئيس «حركة النهج» النائب الأسبق حسن يعقوب، في تصريح عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أن واقع اللجوء السوري يزداد سوءاً وتتحمل المنظومة الراكعة أمام الخارج وعلى رأسهم رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي المسؤولية.

وأواخر الشهر الماضي، شدد عون خلال لقائه وفد نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع، على «أنه تعرض لحملات من الكثيرين في لبنان بسبب معارضته فتح الحدود لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في الفترة الأولى للحرب على سورية، وأنه تم اتهامه بالعنصرية مع أنه كان على ثقة بأن لبنان لا يمكنه تحمل الكثافة السكانية التي ستطرأ جراء هذا اللجوء».

وأضاف عون حينها: «بالفعل، أدى العدد الكبير من النازحين إلى تردي التقديمات للبنانيين وتحسين ظروف معيشة اللاجئين، وكان لا بد من الإضاءة على هذا الواقع لأن لبنان لم يعد قادراً على تحمل تداعيات هذا الملف».

على خط موازٍ، ذكر موقع «لبنان ٢٤»، أن مكتب مخابرات الجيش في المنية بمحافظة طرابلس، تمكن من إلقاء القبض على مركب على متنه مجموعة من اللبنانيين والسوريين، الذين حاولوا مغادرة الأراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية عبر البحر.

وسبق أن أكد سفير سورية في لبنان علي عبد الكريم علي، في السابع عشر من الشهر الماضي، أن الدولة السورية وفرت كل التسهيلات لعودة اللاجئين، وتحتاج عودة أبنائها إلى مناطقهم، ليشاركوا في إعمار ما هدمته الحرب، معتبراً أن الدولة اللبنانية خطت خطوة إيجابية في اتجاه عودتهم.

وفي السياق، ذكرت وكالة «الاناضول»، أن الحكومة النيوزيلندية أعلنت في خطوة مفاجئة فتح باب التقديم لبرنامج الإقامة الخاص باللاجئين السوريين والأفغان والعراقيين، حيث يشمل القرار الجديد فئة معيّنة حدّدتها السلطات في إطار تسريع النمو الاقتصادي بالبلاد.

وأكد وزير الهجرة النيوزيلندي مايكل وود، أن بلاده ستبدأ باستقبال ١٥٠٠ لاجئ كل عام ولمدة ثلاث سنين من سورية والعراق وأفغانستان كما ستقوم بتوطينهم بداية من العام الحالي.

وأشار وود إلى أن خطة إعادة التوطين ستشمل المهاجرين المَهَرة المؤهَلين الذين لديهم وظيفة أو عمل في مهن محددة وباتوا قادرين على التقدم للحصول على الإقامة سواء من داخل البلاد أو الذين يقيمون في الخارج اعتباراً من يوم الإثنين الماضي.

وأوضح وود أن استقبال المهاجرين السوريين وغيرهم سيؤمّن وظائف لأصحاب الخبرة الذين لديهم مهارات في الأعمال التي يصعب شغلها لدى المواطنين النيوزيلنديين والتي تحتاجها البلاد أيضاً لتسريع نموها الاقتصادي.

وأكد أنه في العام الحالي قامت وزارته بزيادة نسبة الأماكن المخصصة للاجئين في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا من ١٥ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة، كما ستمنح بلاده الإقامة لـ٢٠٠ لاجئ أفغاني نزحوا بعد سيطرة حركة طالبان على كابول العام الماضي وسيتم أيضاً إعادة توطين اللاجئين من سورية والعراق ولبنان والأردن.

وكالات

تدريبات مشتركة للاحتلال الأميركي و«قسد» على الحدود التركية لأول مرة!

القبائل العربية ترفض سياسة «الإدارة الذاتية» وتشدد على وحدة أراضي البلاد واستقلالها

تدريبات بين قوات الاحتلال الأميركي وميليشيات «قسد» في منطقة الكوجرات التابعة لمدينة المالكية (أ ف ب)

أعلنت القبائل والعشائر العربية في منطقة الجزيرة السورية أمس استنكارها الحازم ورفضها المطلق السياسة الانفصالية لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في شمال شرق سورية ونشاطها التخريبي «الذي يقود إلى التقسيم» وإعادة ظهور التهديدات الإرهابية، مؤكدة ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية.

وفي بيان لهم، أوضح شيوخ العشائر العربية السورية، حسب وكالة «سانا» أن قادة «الإدارة الذاتية» هدفهم تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المتاجرة بمصادر الثروات الطبيعية التي هي ملك لكل الشعب السوري ويسعون لتحقيق طموحاتهم، مشددين على أن هذا طريق يقود إلى التدمير والتخريب وأن عليهم إعادة هذه الأموال وقيمة المواد المنهوبة إلى مالكها الحقيقي وهو الشعب السوري مهما طال الزمن.

وشدد البيان على أن الطريق الوحيد للخروج من الأزمة الحالية هو المحافظة على استقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

وجاء في ختام البيان: «من أجل مستقبل وطننا يجب أن نوحد جميع القوى للمحافظة على الاستقرار والأمن في سورية حيث لا بديل لنا إلا الصمود سوياً أمام كل التحديات التي تتعرض لها فسورية لا يمكن أن تكون إلا واحدة موحدة ولكل شعبها».

وفي تموز من العام الماضي، أكدت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان لها أن ما يسمى «الحكم الذاتي» الذي تروج له «الإدارة الذاتية» الكردية عبر استجداء الدعم الغربي لأحلامها وأوهامها المرفوضة ما هو إلا مجرد مشاريع تهدف إلى إضعاف سورية في مواجهة المؤامرات وتقديم خدمات مجانية للمحتلين الأميركيين وبشكل مباشر وغير مباشر للمعتدي التركي.

وقالت الوزارة حينها: «تقوم مجموعات مما يسمى «الإدارة الذاتية في المنطقة الشمالية الشرقية من الجمهورية العربية السورية والتي تدعمها قوات الاحتلال الأميركي وغيرها من الدول الاستعمارية بجولات على بعض الدول الغربية للترويج لمشاريعها الانفصالية التي رفضها الشعب السوري بمختلف أطيافه».

بيان شيوخ العشائر جاء بالتزامن مع الإعلان عن إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين قوات ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم الذي تقوده الولايات المتحدة بحجة مكافحة الإرهاب، وميليشيات «قسد» لأول مرة، وذلك في منطقة المالكية أقصى شمال شرق القامشلي.

ووفق وكالة «هاوار» الكردية، فقد أجرت قوات «التحالف الدولي» و«قسد» التدريبات بـ«الذخيرة الحية» في قرية تقل بقل الواقعة في المثلث الحدودي السوري التركي العراقي في منطقة الكوجرات التابعة لمدينة المالكية، واستُخدمت خلالها صواريخ تاو وقذائف «آر بي جي» وأسلحة كلاشينكوف، وشاركت فيها مصفحات ومدرعات عسكرية أميركية وعربات استطلاع وعدد من ضباط وجنود الاحتلال الأميركي.

وذكر قائد فرقة المدرعات التابعة للاحتلال الأميركي في شمال وشرق سورية، أن المناورات تأتي «في إطار العمل المشترك» بين قوات «التحالف» و«قسد»، وأكد مواصلة قوات الاحتلال التعاون مع «قسد» حتى إلحاق ما سماه «الهزيمة النهائية» بداعش.

من جانبه، قال المتزعم في «قسد» شبلي شبلي: هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها مناورات مشتركة داخل منطقة المالكية، مدعياً أن التدريبات هدفها «تعزيز التنسيق والعمل المشترك ضد داعش وخلاياه النائمة».

وتأتي هذه التدريبات بعد أن تم استهداف قوات الاحتلال الأميركي وقواعدها غير الشرعية في ريف دير الزور الشرقي مؤخراً بهجمات مكثفة على مدار أيام عبر قصف طائرات مسيرة وقذائف صاروخية.

والأسبوع الماضي، أجرت قوات الاحتلال الأميركي تدريبات عسكرية بـ«الذخيرة الحية» في حقل كونيكو للغاز بمنطقة خشام شمال نهر الفرات في ريف دير الزور الشرقي، بمشاركة طائرات حربية ومروحية، حيث شهدت المنطقة تحليقاً مكثفاً من الطائرات الحربية التابعة للاحتلال وسط سماع دوي انفجارات ناجمة عن التدريبات.

وارتفعت مؤخراً وتيرة التدريبات في القواعد غير الشرعية لقوات الاحتلال الأميركية، حيث نفذت هذه القوات في الآونة الأخيرة تدريبات مشتركة مع «قسد» في المنطقة.

وكالات

الهلال: القائد الأسد يؤكد باستمرار ضرورة تحويل الأزمة إلى فرصة والتحدي إلى قوة

الوطن

انعقاد المؤتمر العام لـ«حزب الاتحاد الاشتراكي العربي» بحضور الأمين العام المساعد لحزب البعث هلال الهلال ونائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية محمد الشعار (عن الانترنت)

أكد الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال الهلال، أن «القائد بشار الأسد يؤكد باستمرار ضرورة تحويل الأزمة إلى فرصة، والمحنة إلى منحة والتحدي إلى قوة، كما يؤكد على استيلاد الأمل من رحم الألم والانطلاقة من لدن العوائق والتحديات».

وحسب بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، جاء كلام الهلال في كلمة ألقاها خلال انعقاد المؤتمر العام لـ«حزب الاتحاد الاشتراكي العربي»، الذي نقل خلاله تحيات ومحبة الأمين العام للحزب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية الرئيس الأسد وتمنياته الطيبة لهذا المؤتمر بالتوفيق في أعماله.

وأشار الهلال إلى أنه «كان أول أمس القائد جمال عبد الناصر، وبالأمس القائد حافظ الأسد واليوم يرفع الراية الدكتور بشار الأسد قائد يشهد له الشرفاء في جميع أنحاء العالم، بأنه يواجه مع جيشه وشعبه ما لم يواجهه أحد قبله، ويصيغ مقاومة في وجه جميع أنواع الحروب مجتمعة».

وأكد الهلال، أن المواجهة السورية الطليعية لـ«الناتو» وللإرهاب أسهمت في تعزيز التصدي لهذا الحلف ولذلك كان ميزان القوى التاريخي لصالحنا.

واعتبر الهلال أن استيلاد الأمل بحاجة إلى إرادة وعمل، وأن حزب البعث يرى في هذا المؤتمر مفصلاً مهماً ليس في مسيرة الحزب، وإنما في إطار الجهود لتعزيز الوحدة الوطنية والجبهة بكل أحزابها، ولاشك في أن المستقبل لن يكون لـ«الناتو» أو لأحادية القطب ومفاعيلها، بل سيكون للشعب الطامح للاستقلال والمساواة وإنهاء الهيمنة الصهيونية وكل أشكال الاحتلال والعدوان.

من جانبه ألقى الأمين العام لحزب العهد الوطني غسان عثمان كلمة أحزاب الجبهة، مشيراً إلى أهمية الوحدة الوطنية وما تمثله من علاقات وتماسك وترابط بين مختلف عناصر الدولة والمجتمع.

بدوره، استعرض الأمين العام لـ«حزب الاتحاد الاشتراكي العربي» صفوان قدسي مسيرة الحزب النضالية والصعوبات التي واجهها الحزب للنهوض بواقعه الحزبي ليصل إلى ما هو عليه الآن، منوهاً بأن انعقاد المؤتمر في هذا الوقت له دلالات ورسائل سياسية مهمة.

حضر أعمال افتتاح المؤتمر نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية محمد الشعار وعضو القيادة المركزية لحزب البعث هدى الحمصي وعدد من الوزراء.

قولاً واحداً

أحمد ضيف الله

جمر الأزمة العراقية ما زال مشتعلاً

شكلت المواجهات الدامية التي افتعلها التيار الصدري يوم الـ٢٩ من آب الماضي ذروة الخلافات السياسية التي يمرّ بها العراق، حيث ما زال العراق يشهد أزمة سياسية حادة منذ إجراء الانتخابات النيابية المبكرة في الـ١٠ من تشرين الأول ٢٠٢١، التي لم تفض حتى تاريخه عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية ولا عن تكليف رئيس للوزراء لتشكيل حكومة جديدة.

ورغم كل الدعوات التي أطلقتها القوى السياسية العراقية، ودول إقليمية وغربية، ومجلس الأمن الدولي، إلى «الهدوء وضبط النفس»، وإلى «تعزيز الحوار الوطني بين القوى السياسية، لتجاوز الأزمة، والمضي في ترسيخ أمن العراق واستقراره»، التي أعقبت المواجهات الدامية داخل المنطقة الخضراء في الـ٢٩ من آب الماضي، لم يتوقف التيار الصدري، عن توتير الأجواء السياسية عبر تغريدات وزير «القائد الصدر» صالح محمد العراقي، الذي وصف الإطار التنسيقي بـ«الوقح»، لدعوته «مجلس النواب وباقي المؤسسات الدستورية للعودة إلى ممارسة مهامها الدستورية والقيام بواجبها تجاه المواطنين»، مصعداً من لغة سبابه من «الثالوث الإطاري المشؤوم»، إلى «ثالوث وقح لا يعرف معنى الإصلاح ولا الثورة ولا السلمية»، بحسب تغريدته في الـ٣١ من آب الماضي، قاصداً بذلك تيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم، وائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي، و«كتلة صادقون» التابعة لعصائب أهل الحق.

في هذه الأجواء، عقد قادة القوى السياسية العراقية في الـ٥ من أيلول ٢٠٢٢، جلسة لاستكمال حوارات الجلسة الأولى التي عقدت قبل اندلاع القتال الدامي في المنطقة الخضراء، تلبية لدعوة رئيس مجلس الوزراء المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي، وبحضور الرئاسات الثلاث، وممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، في محاولة لإنهاء الجمود السياسي الذي يعيشه العراق. واتفقوا في بيان لهم، على «دعم جهود التهدئة، ومنع التصعيد والعنف، وتبني الحوار الوطني، للتوصل إلى حلول، وضرورة استمرار جلسات الحوار الوطني»، وعلى «تشكيل فريق فني من مختلف القوى السياسية، بغية الوصول إلى انتخابات مبكرة، وتحقيق متطلباتها بمراجعة قانون الانتخابات، وإعادة النظر في المفوضية»، والتأكيد على «تفعيل المؤسسات، والاستحقاقات الدستورية»، وعلى «ضرورة تنقية الأجواء بين القوى الوطنية ومن ضمن ذلك منع كل أشكال التصعيد»، و«ضرورة تحقيق الإصلاح في بنية الدولة العراقية»، ودعوة «التيار الصدري مجدداً للمشاركة في الاجتماعات الفنية والسياسية، ومناقشة كل القضايا الخلافية، والتوصل إلى حلول لها».

التيار الصدري تغيب عن حضور الاجتماع، مثلما كان قد تغيب قبلاً عن حضور الاجتماع الأول في الـ١٧ من آب الماضي، وبمقاطعته جلستي الحوار الأولى والثانية التي دعا إليهما مصطفى الكاظمي، وضع نفسه في كفّة، وكلّ القوى الأخرى التي تريد التوصّل إلى تسوية للنزاع في كفّة أخرى.

وكما يبدو، فإن الصدر لا يدرك حتى الآن حجم خسارته السياسية، ولا الأخطاء التي ارتكبها، التي ابتدأت بإجبار نوابه الـ٧٣ على تقديم استقالاتهم من المجلس النيابي، ما أفقده أهم ورقة سياسية للتأثير في مجريات العملية السياسية، وما تلا ذلك من اقتحام أنصاره للمجلس النيابي، ومن ثم محاصرتهم المحكمة الاتحادية، وآخرها الصدام المسلح مع القوات الأمنية المدافعة عن المقار الحكومية داخل المنطقة الخضراء، عقب احتلال أنصاره مبنى رئاسة مجلس الوزراء، ما أفقده ثقة الحلفاء والقوى السياسية الأخرى، لمواقفه المتغيرة والانفعالية، ولصعوبة التفاهم أو التواصل معه.

مقتدى الصدر يبالغ جداً في شروطه السياسية التعجيزية، التي لا يمكن الأخذ بها، فعلى سبيل المثال، اعتبر في تغريدة له في الـ٢٧ من آب ٢٠٢٢، أن «هناك ما هو أهم من حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة»، وهو «عدم إشراك جميع الأحزاب والشخصيات التي اشتركت بالعملية السياسية منذ الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣ وإلى يومنا هذا، بكل تفاصيلها من قيادات ووزراء وموظفين ودرجات خاصة تابعة للأحزاب، بما فيهم التيار الصدري»، وأنه «إذا لم يتحقق ذلك خلال ٧٢ ساعة، «فلا مجال للإصلاح»!

للأسف، مقتدى الصدر يتعمد إطلاق أنصاره في الشارع على غاربهم، متنصلاً من مسؤولية ما يقومون به، لخلق الفوضى بالاحتجاجات، متخذاً من العنف وسيلة للتفاوض وفرض الشروط، غير مدرك، أن مشروعه لتغيير كامل السلطة، وفق تصوراته، غير قابل للتطبيق، وبأن المسار غير الدستوري للسيطرة على تركيبة الحكم في العراق لن يؤتي ثماره، فهناك لاعبون آخرون غير «الثالوث الإطاري المشؤوم» أو «الثالوث الوقح» بحسب تعبيرات وزيره.

المشهد السياسي العراقي، ما زال يكتنفه الغموض والانغلاق، رغم الهدوء السائد الآن، الذي يبدو أنه سينتهي مع نهاية شعائر زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام في الـ١٦ من أيلول الحالي، حيث تحرص كل القوى السياسية على عدم الإساءة إليها.

جمر الأزمة مازال مشتعلاً، والصدر لم يعتزل العمل السياسي نهائياً، كما سبق أن أعلن.

بوغدانوف بحث مع حداد تطورات الأوضاع في سورية

الجعفري لوفد إيطالي: ضرورة إعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين

نائب وزير الخارجيّة والمغتربين بشار الجعفري خلال لقائه وفد جمعية البندقيّة للصداقة الإيطاليّة–العربيّة (عن الانترنت)

أكد نائب وزير الخارجيّة والمغتربين، بشار الجعفري، خلال لقائه وفد جمعية البندقيّة للصداقة الإيطاليّة–العربيّة، أن سورية قدّمت لروما خمسة أباطرة، وستة باباوات، ومهندسي عمارة، ورجال قانون، داعياً إلى ضرورة إعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين إلى مستوى يتناسب مع مستواه التاريخي.

وبحث الجعفري، في مبنى وزارة الخارجية والمغتربين مع الوفد أهمية دور الثقافة في صنع السلام، وأهمية الزيارات والمشاريع الثقافية في التقارب بين الشعوب، وذلك حسبما ذكرت الوزارة على صفحتها في موقع «فيس بوك».

وأكد الجعفري للوفد الذي يرأسه باولو كاسيلو، والذي يضمّ مفكرين وأكاديميين إيطاليين يحملون مشاريع ثقافية لتنفيذها في سورية، أهمية البناء على العلاقات التاريخيّة التي تجمع سورية مع أوروبا.

وقدّم الجعفري عرضاً موسعاً للعلاقات التاريخيّة التي تجمع سورية مع إيطاليا، لافتاً إلى أن سورية التي أعطت أوروبا اسمها، قدّمت لروما خمسة أباطرة، وستة باباوات، ومهندسي عمارة، ورجال قانون، داعياً إلى ضرورة إعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين إلى مستوى يتناسب مع مستواها التاريخي.

كما قدم الجعفري للوفد موجزاً عن الحرب الإرهابيّة على سورية، وعن السياسات الخاطئة التي انتهجتها بعض دول الاتحاد الأوروبي، والتي لا تصبّ في مصلحة شعوبها، خصوصاً وأنّ سورية معروفة بانفتاحها على جميع ثقافات العالم، وعلى رأسها الدول التي تملك تاريخاً طويلاً وحضارة عريقة جمعتها مع الحضارات التي عاشت على الأرض السوريّة.

بدوره تحدث كاسيلو عن أهمية هذه الزيارات والعلاقات الثقافية في مد جسور التواصل بين الشعوب، وخصوصاً الشعوب التي يجمعها تاريخ طويل مشترك، وأيضاً في ظل وجود التضليل الإعلامي الكبير الذي يعطي صوراً مشوّهة عن الدول الأخرى، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط.

وقدّم كاسيلو ملخصاً عن مشاريع الجمعية الثقافيّة التي يرغبون بتنفيذها في سورية، وعن التشابه في العادات بين الشعب السوري والإيطالي.

حضر اللقاء من جانب جمعية البندقية رئيسة التعاون الدولي الاقتصادي الثقافي في الجمعية سناء شامي وممثلة أكاديمية «أنجيلكو كوستانتينيانا» للآداب والفن والعلوم فالنتينا بيشتللي، والكاتبة إيلينورا بيلتي صاحبة دار نشر «أرجينتو دوراتون»، والكاتب والصحفي زينو بيانكي، والكاتب البلجيكي باتريك يسارت، ومن مكتب نائب وزير الخارجية والمغتربين نزار كبيبو.

بموازاة ذلك، بحث الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا – نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف مع سفير سورية في موسكو رياض حداد تطورات الأوضاع في سورية والمنطقة، وفق ما ذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان نقلته وكالة «سانا»، وقالت الوزارة: إن «بوغدانوف استقبل حداد وجرى خلال اللقاء أيضاً بحث المسائل الملحة لمواصلة تطوير التعاون الروسي – السوري متعدد الأوجه».

وكالات

أكدت أنها تلجأ إليه لوجود دعمٍ وغطاءٍ أميركي غير محدودين

دمشق: تكرار اعتداءات إسرائيل على الأعيان المدنية جريمة حرب لا بد أن تُحاسب عليها

الوطن- وكالات

أكدت سورية، أمس، أن تكرار الاعتداءات الإسرائيلية ولاسيما الاستهداف الممنهج والمتعمد للأعيان المدنية فيها جريمة حرب لا بد أن تحاسب إسرائيل عليها، وشددت على أن سلطات الاحتلال بهذا التصعيد الخطير إنما تهدد من جديد السلم والأمن في المنطقة، لافتة إلى أن الجانب الإسرائيلي يلجأ إلى تكثيف أعمال العدوان، في سبيل تصعيد التوتر والنزاع في المنطقة والعالم، ونتيجة قناعة قياداته غير المسؤولة بوجود دعمٍ وغطاءٍ أميركي غير محدودين.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في تغريدة عبر حسابها على «تويتر»: إن تكرار الاعتداءات الإسرائيلية ولاسيما الاستهداف الممنهج والمتعمد للأعيان المدنية في سورية والتي كان آخرها استهداف مطار حلب الدولي أول من أمس جريمة عدوان وجريمة حرب بموجب القانون الدولي وإنه لا بد أن تحاسب إسرائيل عليها.

وأضافت: إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهذا التصعيد الخطير إنما تهدد من جديد السلم والأمن في المنطقة وتعرض أرواح المدنيين للخطر وتروعهم وتهدد سلامة الطيران المدني في سورية والمنطقة.

ولفتت الخارجية إلى أن سورية ستمارس حقها المشروع في الدفاع عن أرضها وشعبها بكل الوسائل اللازمة وفي ضمان مساءلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن هذه الجرائم.

وفي السياق، أفادت الوزارة في صفحتها على «فيسبوك»، بأن مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بسام صباغ وجه رسالتين متطابقتين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن أمس.

وقال صباغ في الرسالتين: بناءً على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، أودّ أن أحيطكم علماً بالمعلومات التالية بخصوص العدوان الإسرائيلي الذي استهدف مطار حلب الدولي ليلة الثلاثاء ٦ أيلول ٢٠٢٢، وذلك للمرة الثانية خلال أقل من أسبوع، فقد أقدمت طائرات الاحتلال الإسرائيلي نحو الساعة ٢٠:١٦ من مساء (أول) أمس الثلاثاء على استهداف مطار حلب الدولي بعدد من الصواريخ من اتجاه البحر المتوسط غربَ مدينة اللاذقية، ما ألحق أضراراً مادية كبيرة بمهبط المطار وبعددٍ من أجهزة الإنارة الملاحية، الأمر الذي تسبَّب بخروج المطار عن الخدمة».

وأكد صباغ، أن المؤسسة العامة للطيران المدني في سورية ستتقدَّم بشكوى رسمية إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ICAO، لإجراء اللازم وفق أنظمتها والتزاماتها، في مواجهة هذا العدوان الإسرائيلي الجديد على مطار حلب الدولي.

وأشار إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي كان قد أقدم على ارتكاب عدوان غادرٍ على المطار ذاته، بتاريخ ٣١ آب ٢٠٢٢، ما تسبَّب حينها بإلحاق أضرار كبيرة في المهبط تسببت بخروجه عن الخدمة، وبتدمير محطة المساعدات الملاحية وتجهيزاتها بالكامل وخروجها عن الخدمة.

وأضاف: إن أعمال القرصنة الإسرائيلية الأخيرة بدأت تأخذ شكلاً تصعيدياً وممنهجاً خطيراً، يرقى إلى توصيفها بجرائم العدوان وجرائم الحرب، حيث لم تعد سلطات الاحتلال الإسرائيلي تضع في اعتبارها أي مساءلة أو مسؤولية عن تعريض حركة الملاحة الجوّية وسلامة الطيران المدني للخطر، والمرافق المدنية للتهديد والتخريب، وكذلك استهداف أرواح المدنيين وأمنهم.

وأوضح صباغ، أنه في الوقت الذي تحتفظ فيه سورية بكامل حقوقها في الرد على اعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلية وتحميلها كل المسؤوليات الأمنية والقانونية والأخلاقية والسياسية عن استهداف الموانئ الجوية والبحرية والمرافق العامة السورية، فإنها تعتقد جازمةً أن الجانب الإسرائيلي يلجأ إلى تكثيف أعمال العدوان هذه، في سبيل تصعيد التوتر والنزاع في المنطقة والعالم، ونتيجة قناعة قياداته غير المسؤولة بوجود دعمٍ وغطاءٍ أميركي غير محدودين، وبأن عرقلة مجلس الأمن من بعض الدول الغربية لمنعه من ممارسة ولايته في مجال صون السلم والأمن الدوليين، إنما هو انعكاس ضمنيّ لحصانة تملكها «إسرائيل» من المحاسبة على خروقاتها للقانون الدولي.

وأكد صباغ، أن هذا الأمر سيتسبَّب من دون أدنى شك بمزيد من التصعيد للأوضاع المتوترة أصلاً في المنطقة والعالم، وإلى تهديد السلم والأمن الدوليين بمخاطر قد يصعب احتواؤها إذا تأخرت الأمم المتحدة في الرد المناسب على هذه التحديات.

وختم صباغ بالقول: «أكون ممتناً في حال إصدار هاتين الرسالتين المتطابقتين كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن».

خروج محطة تحويل الكهرباء فيها عن الخدمة ٢٨ مرة منذ احتلالها

«تل تمر» بالحسكة في مرمى الاحتلال التركي مجدداً

حلب- خالد زنكلو
حماة– محمد احمد خبازي
دمشق– الوطن- وكالات

وضع الاحتلال التركي أمس أرياف ناحية تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي مجدداً في مرمى نيرانه، في وقت استهدفت مدفعية الاحتلال محطة تحويل كهرباء الناحية لتخرجها عن الخدمة وللمرة الـ ٢٨ منذ تشرين الأول ٢٠١٩.

وبينت مصادر أهلية في ناحية «تل تمر» لـ«الوطن»، أن الاحتلال التركي كثف أمس تصعيده الميداني في الريفين الشمالي والغربي لتل تمر، التي تعرضت على مدار أكثر من ٣ أشهر لقصف مدفعي وصاروخي مكثف، بعد إعلان نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عزمه احتلال شريط حدودي داخل الأراضي السورية لإقامة ما سماه «المنطقة الآمنة» المزعومة.

وأشارت المصادر إلى أن الاحتلال التركي وبمؤازرة مرتزقته في ما يسمى «الجيش الوطني» نفذ جولة قصف عشوائي من قاعدته المتمركزة في ريف منطقة رأس العين الشرقي، تركزت باتجاه قرى تل شنان وعبوش ومجيبرة وسكر حمير ودردارة وجيلكا وقبر كبير وتل طويل وتل جمعة التابعة لناحية تل تمر، مخلفا ٣ إصابات في صفوف المدنيين نقلوا إلى مشافي مدينة الحسكة، وملحقا أذى كبيراً في ممتلكات السكان.

ولفتت إلى أن القرى ذاتها تعرضت أكثر من ٧ مرات للقصف الممنهج منذ إعلان أردوغان في ٢٣ أيار الماضي عزمه احتلال المنطقة، الأمر الذي دفع قاطنيها إلى النزوح باتجاه مناطق أكثر آمناً، وخصوصاً في محيط مدينة الحسكة الذي تعرض هو الآخر للقصف أكثر من مرة.

المصادر ذكرت أن قواعد الاحتلال نفسها استهدفت أمس محطة تحويل كهرباء «تل تمر»، التي خرجت عن الخدمة، حيث انقطعت الكهرباء عن الناحية وأريافها، بفعل الأضرار التي لحقت بها جراء القذائف التي أصابتها، بعد أيام من تعطلها جراء القصف.

وبين مدير شركة كهرباء الحسكة أنور عكلة في تصريح نقلته وكالة «سانا»، أن قوات الاحتلال التركي قامت باستهداف مكثف للمحطة والمناطق السكنية المحيطة بها ما أدى إلى تقطع خط ال٦٦ ك. ف المغذي لها وخروجها عن الخدمة، مشيراً إلى أن الورشات الفنية ستعمل على إصلاح أضرار الاعتداءات بأقرب وقت ممكن وإعادة المحطة إلى الخدمة.

خروج محطة تحويل كهرباء ناحية تل تمر بريف الحسكة عن الخدمة باستهداف مدفعية الاحتلال التركي لها (عن الانترنت)

بالتوازي، استمر جيش الاحتلال التركي بسياسة تهجير سكان ريف حلب الشمالي، الذي واظب على استهدافه بشكل متكرر ومستمر، إلا أن قصف أمس طال بلدة أم حوش عند خطوط التماس، والتي غدت هدفا ثابتا لمدفعية الاحتلال، من دون معرفة أن وقعت إصابات بشرية جراء القصف، لكن الكثير من منازل البلدة أصبحت أثراً بعد عين بسبب هذا القصف، وفق قول مصادر أهلية في البلدة لـ«الوطن».

كما أعلنت وزارة دفاع النظام التركي أن قوات بلادها المحتلة قتلت ٥ مسلحين من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» كانوا قد استهدفوا المناطق التي تحتلها تلك القوات في شمال وشمال سورية بإطلاق النار، وذلك حسبما ذكرت وكالة «الأناضول».

جاء ذلك، في حين داهمت دوريات تابعة لـ«قسد»، ليل الثلاثاء– الأربعاء، منطقة المعابر النهرية في بلدتي الشنان والطيانة بريف دير الزور، تخللها حرق براميل محروقات، وفق مصادر معارضة.

وذكرت المصادر، أنه جرى تبادل إطلاق نار بين مسلحي الدوريات وسكان بلدة الشنان على خلفية إصابة شاب برصاص عشوائي كان يطلقه مسلحو «قسد» أثناء مداهمة معابر التهريب في البلدة.

في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب والمناطق المجاورة لها، استمر التصعيد بوتيرته المعتادة أمس، نتيجة مواصلة مسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وتضم مرتزقة موالين للنظام التركي، خرق وقف إطلاق النار ساري المفعول منذ مطلع آذار ٢٠٢٠.

وقال مصدر ميداني بريف إدلب الجنوبي لـ«الوطن»: إن الجيش العربي السوري رد على مصادر نيران مسلحي «الفتح المبين» في محاور البارة وبينين والفطيرة وسفوهن وفليفل بجبل الزاوية، وكبدهم خسائر بشرية وعسكرية كبيرة.

وأضاف المصدر: إن وحدات الجيش المتمركزة في سهل الغاب شمالي محافظة حماة قتلت وجرحت إرهابيين تابعين لـ«الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابي، المتحالف مع «النصرة» الفرع السوري لتنظيم «القاعدة»، ودمرت عتاداً عسكرياً لهم في محيط السرمانية خلال ردها على استهداف نقاطه.

وأما في البادية الشرقية، فقد ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء الحذر وشبه التام سيد الموقف بمختلف قطاعات البادية، موضحاً أن وحدات الجيش تواصل تمشيط قطاعاتها من خلايا تنظيم داعش الإرهابي كالمعتاد، في حين تعمل فرق الهندسة على فتح بعض المحاور بتفكيك الألغام والعبوات الناسفة التي زرعها الدواعش بالقطاعات لمنع تقدم الجيش فيها.